

هو الاقدام على الطلاق في الطهر لا الطهر نفسه كذا في التلويح والثالث
 مما يتعلق به الاحكام الشرط وهو لغة العلامة اللازم ومنه
 اشراط اسما لعلامة اللازم لا ومنه الشرط للصكوك
 لازمة علامات دالة على الصحة والتوثق لانزمت ومنه الشرط بالسكون
 والحركة لانه نصب نفسه على نزي وهيبته لاتفاقه في اغلب احواله
 فكان لازما واصطلاحا مما يتعلق الوجود اي يتوقف عليه وجود
 الشيء ويوجد عند وجوده دون الوجوب اي البسوت فمن
 حيث انه لا يتعلق بالوجوب علامة ومن حيث يتعلق بالوجود
 يسبب العلة فسمى شرطا و لا يراد على تعريف الجرح والمسمى بالركن لان
 المقسم الخارج المتعلق بالحكم وهو ليس بخارج كما لا يخفى وهو
 اي ما يطلق عليه اسم شرط بحجة الاستواء فحتم تبعا لفخر الاسلام
 واسقط في التوضيح الخاص وهو الشرط الذي في معنى العلامة
 لما انه العلامة نفسها ووجوب الضبطان وجود الحكم ان لم يكن
 مضافا اليه فهو الرابع كقول الشرطين وان كان فان تخلل بينه
 وبين الحكم فعل فاعل فمختار غير منسوب اليه وكان غير متصل
 بالحكم فهو الثالث والافان لم تعارضه علة تصلح لاصناف الحكم
 البرها

البرهان الثاني وان عارضه فهو الاول كذا في التلويح شرط محض
 وهو ما يتوقف وجود العلة على وجوده وينبغي وجود العلة حقيقة بدونها
 صورة كذا في اضاءة الانوار وليس بشا بل جميع اقسامه فالاولى تقسيمه بدو
 تعريف كذا في التجزير فقال واما الشرط فمحقق يتوقف عليه الشيء في الواقع يصل
 للشرع فيتوقف عليه شرعا كالشهود للنكاح والطلاق او الكف بتعليق
 تصرفه عليه مع اجازة الشرع كان دخلت او صفناه كما سيأتي وشرط في حكم
 العلة وهو شرط لا تعارضه علة تصلح ان يضاف الحكم اليه لا يضاف
 اليه كما اذا جمع شهود الشرط وحدهم ضمنوا وان جمعوا مع شهود ايمين
 يضمن الثاني فقط كما اذا اجتمع السبب والعلة كشرود التخيير والاختيار
 اذا جمعوا فالضمان على شهود الاختيار لان شهود التخيير سبب و
 شهود الاختيار علة واورد عليه لو شهد قوم بانه تزوج بالفواخرون
 بانه دخل بل ثم رجوع الفريقان فالضمان على شهود الدخول مع انه شرط والتزوج
 علة واجيب بان معنى على ان شهود الدخول امر او شهود النكاح عن
 الضمان حيث دخلوا في ملك الزوج عوضا عما غرم من المهر وهو استيفاء
 منافع البضع بخلاف ما نحن فيه ثم اعلم ان القول بتضيي شهود الشرط
 اذا جمعوا فقط هو قول فخر الاسلام خلافا لشمس الأئمة وابتى اليسر

مكتبة محمد سعيد كمال
 الطائف - الحجاز
 ١٣٨٧

